

محكمة غرفة التجارة الدولية تفتتح مكتباً في سوق أبوظبي العالمي



أعلنت محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية وسوق أبوظبي العالمي، افتتاح مكتب إدارة القضايا التابعة للأمانة العامة لمحكمة غرفة التجارة الدولية، وذلك في سوق أبوظبي العالمي، في العاصمة أبوظبي. ويأتي إنشاء المكتب الجديد تماشياً مع المكانة التي تتبوأها الإمارات؛ حيث جاءت في المرتبة الثامنة والتاسعة في 2018 و 2019 من بين 142 و 147 دولة على التوالي من حيث الجنسيات الأكثر مشاركة في إجراءات التحكيم الخاضعة لإشراف محكمة التحكيم الدولية.

وسيتم دمج أنشطة المكتب التمثيلي لغرفة التجارة الدولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي تم إنشاؤه في سوق أبوظبي العالمي في عام 2017، ضمن الهيكل الجديد لإدارة القضايا للأمانة العامة وذلك وفقاً للاتفاق بين سوق أبوظبي العالمي وغرفة التجارة الدولية.

تسوية المنازعات

وسيوفر فريق عمل مكتب إدارة القضايا الجديد خدمات تسوية المنازعات بمعايير عالمية للمستخدمين في منطقة

الشرق الأوسط والمنطقة كافة، وذلك فور البدء بالعمل في إبريل من العام القادم 2021. وسيكون هذا المكتب الخامس للأمانة العامة في الخارج بعد كل من هونج كونج 2008، ونيويورك 2014، وساو باولو 2017، وسنغافورة 2018. وقد أكدت كل من غرفة التجارة الدولية وسوق أبوظبي العالمي التزامهما إزاء التعاون في إطلاق الأنشطة الترويجية المشتركة، إلى جانب تنظيم البرامج التدريبية والتعليمية لتعزيز معايير التحكيم وخدمات تسوية المنازعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وكما سيعمل الطرفان أيضاً على تسهيل استضافة جلسات التحكيم والاجتماعات الأخرى في مركز تحكيم سوق أبوظبي العالمي، الذي يوفر مرافق استماع حديثة، ستكون متاحة لأنشطة التحكيم التابعة غرفة التجارة الدولية.

وفي إطار التزامها المستمر تجاه المنطقة، ستعمل محكمة غرفة التجارة الدولية على استضافة عدد من الاجتماعات والمؤتمرات والدورات التدريبية الرائدة في سوق أبوظبي العالمي، بما في ذلك جلسات محكمة غرفة التجارة الدولية، ومؤتمر غرفة التجارة الدولية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدورات الثلاث المقبلة للأعوام 2021 و 2023 و 2025، إضافة إلى الدورات التدريبية التي صممها المعهد العالمي التابع لغرفة التجارة الدولية، والورش المتعلقة بقانون الأعمال، وخدمات حل المنازعات للشركات المسجلة في سوق أبوظبي العالمي، ومنتدى المحكمين الشباب الذي تنظمه غرفة التجارة الدولية، إلى جانب عدد من الأحداث والفعاليات. وسيسهل هذا التعاون أيضاً في إتاحة مسار وظيفي جديد أمام مواطني الإمارات، يتيح الانتساب إلى برامج التدريب، وتوفير إمكانية الالتحاق بفرص العمل كنواب مستشارين قانونيين.

محكمة غرفة التجارة الدولية

وبهذه المناسبة، قال ألكسيس مور، رئيس محكمة غرفة التجارة الدولية: «إن إنشاء مكتب محكمة غرفة التجارة الدولية في سوق أبوظبي العالمي سيوفر منصة استثنائية لتطوير خدماتنا المختلفة التي نقدمها للمنطقة. وسيسهل المكتب الجديد لإدارة القضايا في تعزيز مسيرة سوق أبوظبي العالمي، وذلك من خلال تقديم خدمات تسوية المنازعات بأعلى المعايير للمستخدمين في المنطقة وخارجها. إننا نتطلع إلى هذا التعاون الجديد الذي سيعزز أيضاً مكانة المحكمة كمؤسسة تحظى بالتقدير في المنطقة».

قالت ليندا فيتز آلان، الرئيس التنفيذي والمسجل العام لمحاكم سوق أبوظبي العالمي: «منذ افتتاح المكتب التمثيلي لغرفة التجارة الدولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2017، تمكنت الغرفة والسوق من تسريع وتيرة نمو أنشطة التحكيم ودعمها في المنطقة. وإن تواجد محكمة غرفة التجارة الدولية هنا، ما هو إلا دليل على ما تتمتع به إمارة أبوظبي من جاذبية متزايدة كوجهة عالمية لتسوية المنازعات الدولية. ويسعدنا أن يكون مركز تحكيم سوق أبوظبي العالمي مقراً للأمانة العامة لمحكمة غرفة التجارة الدولية؛ حيث إن مرافق الاستماع الحديثة التي يوفرها مركز تحكيم سوق أبوظبي العالمي تلبي الحاجة المتزايدة لمجتمع فض النزاعات لعقد جلسات الاستماع عبر الوسائل التقليدية والافتراضية، بما يمكن الأطراف من استخدام التكنولوجيا لتحقيق التواصل من مختلف أنحاء العالم. إننا نتطلع إلى مواصلة دعمنا للمجتمع الدولي لتسوية المنازعات بمختلف الطرق الممكنة، كما نأمل في ترسيخ علاقة طويلة ومثمرة مع محكمة غرفة التجارة الدولية».

التميمي ومشاركوه للمحامية

وفي هذه المناسبة، قال عصام التميمي، مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة التميمي ومشاركوه للمحامية: «إن إنشاء مكتب لإدارة القضايا التي تنظر تحت مظلة غرفة التجارة الدولية في سوق أبوظبي العالمي هو تطور لافت ومرحب به؛

حيث يعكس افتتاح المكتب جهود سوق أبوظبي العالمي المستمرة ليكون مركزاً إقليمياً وعالمياً لفض النزاعات وهو أيضاً يؤكد التزام غرفة التجارة الدولية بتطوير التحكيم الدولي في منطقة الشرق الأوسط. وإن الخدمات التي سيقدمها المكتب الجديد هي امتداد لنجاح المكتب التمثيلي لغرفة التجارة الدولية، والذي سيلقى بلا شك قبولاً وترحيباً من «مستخدمي التحكيم الدولي في الإمارات وخارجها».

بيكر آند ماكينزي حبيب الملا

فيما علق الدكتور حبيب الملا، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي ورئيس وحدة تسوية المنازعات لدى شركة بيكر آند ماكينزي حبيب الملا، قائلاً: «إن اختيار الإمارات العربية المتحدة كمركز جديد لإنشاء مكتب محكمة غرفة التجارة الدولية يعد خطوة مهمة بالنسبة لسوق أبوظبي العالمي والدولة والمنطقة ككل؛ حيث إن وجود المكتب الجديد في الإمارات يعني أن خدمات الأمانة العامة للمحكمة ستكون متاحة بشكل مباشر للأطراف ومستشاريهم والمحكمين ضمن هذه السلطة القضائية والمناطق المحيطة، وذلك بالتزامن مع زيادة عدد النزاعات وتعقيدها. وفي هذه المناسبة، نهني غرفة التجارة الدولية وسوق أبوظبي العالمي على هذا الإنجاز ونتطلع إلى العمل مع كثر من جميع الأطراف المعنية لتعزيز القدرات القانونية لنظامنا وترسيخ سمعة الدولة كواحدة من أبرز الأنظمة القانونية على الصعيدين «الإقليمي والدولي».

شيرمان وستيرلنج

ومن جانبه، قال أليكس بيفان، شريك في التحكيم الدولي لدى شيرمان وستيرلنج: «يعد تواجد فريق عمل إدارة القضايا التابعة لغرفة التجارة الدولية في سوق أبوظبي العالمي تعزيزاً وتأكيداً على مكانة السوق المميزة ودوره الريادي في تطوير خدمات التحكيم في المنطقة كافة. إن اتخاذ الأمانة العامة لمحكمة غرفة التجارة الدولية من سوق أبوظبي العالمي مقراً لإدارة قضاياها الإقليمية ما هو إلا دليل على مكانة قطاع التحكيم في دولة الإمارات وجهود سوق أبوظبي العالمي المستمرة لتلبية متطلبات المستخدمين في السوق. ومن هنا نهني كل من سوق أبوظبي العالمي وغرفة التجارة الدولية على هذا التطور».

قانون العموم الإنجليزي

الجدير بالذكر أن خدمات التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية تستخدم على نطاق واسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث شهد عام 2019 مشاركة أكثر من 310 أطراف في قضايا تحكيم خضعت لقواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية. ويعد سوق أبوظبي العالمي أول سلطة قضائية في المنطقة تطبق قانون العموم الإنجليزي بشكل مباشر، ويقدم السوق إطاراً لعمل متكامل وداعم للتحكيم، وذلك بالتوافق مع قانون الأونسيتال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. كما تجدر الإشارة إلى أنه بإمكان الأطراف الراغبة في التحكيم اختيار سوق أبوظبي العالمي كمقر للتحكيم؛ حيث سيكون لمحاكم سوق أبوظبي العالمي دوراً إشرافياً، وذلك ضمن إطار عمل إجراءات التحكيم لدى سوق أبوظبي العالمي. وإن كافة قرارات التحكيم الصادرة عن محاكم سوق أبوظبي العالمي قابلة للتنفيذ في أكثر من 150 دولة بموجب اتفاقية نيويورك، وبموجب معاهدات متعددة الأطراف مع العديد من الدول